

الرئيس التونسي يثير الفضول بشأن الفصول الدستورية المستهدفة بالتعديل

قيس سعيد: أحترم الدستور ولكن لا بد من إدخال تعديلات تستجيب لتطلعات الشعب



أكد الرئيس التونسي قيس سعيد على وجوب إجراء تعديلات على دستور 2014 الذي صيغ وفقا لتوافق برلمانية، بما يتلاءم مع متطلبات المرحلة السياسية الراهنة، وتفعيلا للقرارات المتخذة في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، وسط ترجيحات الخبراء بأن التعديل سيضم النقاط المفصلة المثيرة للجدل.

خالد هادي

وفي تونس هناك نظام يتقاسم فيه الرئيس ورئيس الحكومة الصلاحيات و"الحكومة مسؤولة أمام مجلس نواب الشعب (البرلمان)"، وفق المادة 95 من دستور 2014 الجاري به العمل الآن. ويرى خبراء القانون الدستوري أن الخطوة كانت منتظرة من قبل الرئيس سعيد تفعيلا للإجراءات المتخذة نهاية يوليو الماضي، مؤكدا وجود ثغرات في دستور 2014 عطلت سير الحياة السياسية وساهمت في استئثار الفساد بمؤسسات الدولة خدمة لمصالح المنظومة السابقة.

وأضاف راجح الخرايفي، الباحث في القانون الدستوري والقانون النيابي، أن "ما صرح به الرئيس سعيد هو إحدى الفرضيات التي كانت مطروحة، تعليق الدستور برمته أو تعديل بعض الأبواب بالأساس".

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "تعديل السلطة التنفيذية هو توحيد رأسها، وإنهاء الازدواج الوظيفي (تصبح بيد الرئيس وليس الرئيس والحكومة)"، وقال "يمكن أن يشمل التعديل أيضا بعض الألفاظ ووضع البات حل مجلس نواب الشعب (البرلمان)، كما يمكن أن تكون فصول الحصانة النيابية فصولا مرنة".

وتابع الخرايفي "أعتقد أن ما سيحافظ عليه قيس سعيد هو باب الحريات والحقوق، واستقلال القضاء والمحكمة الدستورية، وربما سيقلص عدد الهيئات الدستورية أو إلغاؤها"، ملاحظا "دستور 2014 تضمن عدة ثغرات، وحركة النهضة ظهرت بقوة في إقرارها في جزء كبير للنظام البرلماني، وكنت نائبا في الكتلة الديمقراطية، وطلبنا بنظام رئاسي قوي، ولكن البرلمان يصاغ بصفة التوافق".

وأردف "يمكن النظر أيضا في الفصلين 68 و69 المتعلقين بالحصانة، وباب الهيئات المستقلة، وباب السلطة القضائية"، مشيرا إلى أن "تعلق الدستور فيه العديد من الحساسيات، لذلك طرح الرئيس سعيد فكرة تعديله جذريا".

تونس - أعلن الرئيس التونسي قيس سعيد خلال جولة له في تونس العاصمة مساء السبت عن إمكان إدخال تعديلات على دستور البلاد تستجيب لتطلعات الشعب، ما يطرح تساؤلات حول طبيعة هذه التعديلات، والمسائل التي يمكن أن تشملها.

وقال الرئيس التونسي إنه "يمكن إدخال تعديلات" على الدستور، وذلك بعد سبعة أسابيع على إعلان تدابير استثنائية على رأسها تعليق عمل البرلمان ورفع الحصانة عن نوابه وإقالة رئيس الحكومة هشام المشيشي.

جاء ذلك في تصريحات أدلى بها قيس سعيد مساء السبت ونقلها التلفزيون الرسمي خلال جولة في الشارع الرئيسي للعاصمة (شارع الحبيب بورقيبة).

وأصرّ الرئيس سعيد "أحترم دستور 2014 وإجراءاته، ويمكن إدخال تعديلات على نصّه حتى يستجيب لتطلعات الشعب، دون الانقلاب عليه عكس ما يُروج له"، مضيفا "يمكن إنجاز ذلك في إطار الحفاظ على سيادة الشعب وكفالة ممارسة حقوقه والتعبير عن إرادته والعيش بكرامة في وطن حر".

واعتبر أن "الشعب سيُمنح الدستور والقواعد القانونية التي وضعها على المقاس، ولا بد من إدخال تعديلات في إطار الدستور"، لافتا إلى أن "الديستاتير ليست أبدية ويمكن إحداث تعديلات تستجيب للشعب التونسي، لأن السيادة للشعب ومن حقه التعبير عن إرادته".

قيس سعيد يتمسك بإرادة الشعب في التغيير

وحظي بتوافق جل العائلات السياسية ورضى شعبي واسع، كما مثل أساسا للشرعية الانتخابية لكل المؤسسات التنفيذية والتشريعية بتونس". وكان قيس سعيد، استنادا للقانون الذي انتخب رئيسا نهاية 2019، قد أعلن تفعيل فصل دستوري يخول له اتخاذ تدابير في حال وجود "خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقرارها"، وأقال رئيس الحكومة وعلق عمل البرلمان ثلاثين يوما في مرحلة أولى.

وأعلن في الثالث والعشرين من أغسطس الماضي تمديد تعليق عمل البرلمان "حتى إشعار آخر". ولم يعين رئيس الجمهورية منذ الخامس والعشرين من يوليو رئيسا جديدا للحكومة، كما لم يكشف خارطة طريق تطالب بها أحزاب ومنظمات عدة من المجتمع المدني.

ومشغل الآن بتشكيل الحكومة وتعيين طرف لها، وهي حكومة انتقالية ستكون مسؤولة أمام الرئيس". وأضاف "دستور 2014 مغلق، وتمت صياغته على المقاس وهو دستور توافقات، والخلل يكمن في الصلاحيات بالأساس؛ أي أن صلاحيات رئيس الدولة أقل من صلاحيات رئيس الحكومة".

وأشار الرابحي إلى "التشتت الحزبي في الكتل النيابية، حيث يمكن أن تتحکم أحزاب بعدد نواب صغير في منح الثقة للحكومات أو إسقاطها، وهذا يتطلب تغيير النظام الانتخابي". ويقول معارضو قيس سعيد إنه دفع البلاد إلى أتون أزمة دستورية وأثار مخاوف على مستقبل النظام الديمقراطي، فيما يؤكد هو أن تدخله يتوافق مع الدستور

وسبق أن صرح المستشار بالقصر الرئاسي وليد الحجام بأن هناك توجهات لتعديل الدستور الحالي ووضع تنظيم مؤقت للسلطات وتغيير النظام السياسي، والذهاب إلى استفتاء قبل الإعلان عن انتخابات مبكرة.

وأضاف الحجام "النظام سيكون رئاسيا وليس رئاسويا عانت منه تونس سابقا (في إشارة إلى حكم نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي الذي أطاحت به ثورة يناير 2011)". وتقول شخصيات سياسية إنه فضلا عن إجراء تعديلات على الدستور يبدو الرئيس سعيد منشغلا بتشكيل الحكومة وتعيين شخصية لها، معتبرة أن دستور 2014 صاغ على مقاس أحزاب السلطة في المنظومة السابقة. وأفاد المحلل السياسي نبيل الرابحي في تصريح لـ"العرب" بأن "قيس سعيد

وأضاف، في تصريح لـ"العرب"، "تعديل السلطة التنفيذية هو توحيد رأسها، وإنهاء الازدواج الوظيفي (تصبح بيد الرئيس وليس الرئيس والحكومة)"، وقال "يمكن أن يشمل التعديل أيضا بعض الألفاظ ووضع البات حل مجلس نواب الشعب (البرلمان)، كما يمكن أن تكون فصول الحصانة النيابية فصولا مرنة".

وتابع الخرايفي "أعتقد أن ما سيحافظ عليه قيس سعيد هو باب الحريات والحقوق، واستقلال القضاء والمحكمة الدستورية، وربما سيقلص عدد الهيئات الدستورية أو إلغاؤها"، ملاحظا "دستور 2014 تضمن عدة ثغرات، وحركة النهضة ظهرت بقوة في إقرارها في جزء كبير للنظام البرلماني، وكنت نائبا في الكتلة الديمقراطية، وطلبنا بنظام رئاسي قوي، ولكن البرلمان يصاغ بصفة التوافق".

وأردف "يمكن النظر أيضا في الفصلين 68 و69 المتعلقين بالحصانة، وباب الهيئات المستقلة، وباب السلطة القضائية"، مشيرا إلى أن "تعلق الدستور فيه العديد من الحساسيات، لذلك طرح الرئيس سعيد فكرة تعديله جذريا".

الشركات التركية تستغل التوتر بين تونس وليبيا لإخراج المنتج التونسي من السوق الليبية

لاسيما أن ليبيا تعتبر سوقا مهمة للبيضاء التونسية. وتسترقق عشرات الآلاف من العائلات التونسية عبر المناطق الحدودية من التجارة البينية، أو ما يعرف بـ"تجارة الخط". وتأثرت العائلات الليبية بفعل لجوء الكثير منها للعلاج في عيادات تونسية وهو ما تعطل نتيجة الإغلاق؛ فيما أسفر تراجع دخول مختلف المنتجات على أسعار السلع في الأسواق الليبية.

وتعتبر ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي بحجم مبادلات يفوق 500 مليون دولار، فيما تجاوزت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا قبل العام 2010، نحو 60 مليون دينار تونسي (21.51 مليون دولار).

وفي ظل تأخر إنجاز المنطقة التجارية الحرة المشتركة منذ مارس 2019، ومع دخول البلدين في أزمة حدود متجددة خلفت اضطرابات اجتماعية وتراجع السياحة والاستثمار، انتعشت أنشطة التهريب والسوق الموازية، إذ تشير إحصاءات البنك الدولي إلى أن التهريب والنجارة غير الرسمية يمثلان أكثر من نصف المبادلات التجارية التونسية مع ليبيا.

الليبي الذي تعود على استهلاك هذه المنتجات التونسية. وأشارت المنظمة في بيان لها إلى أن بعض الشركات التونسية عمدت إلى بيع علاماتها إلى الشركات التركية لاستخدامها بسبب عدم قدرتها على التصدير إلى ليبيا انطلاقا من تونس، في حين أن شركات أخرى أغلقت أبوابها وانتقلت إلى الاستثمار في تركيا لتمتد من تصدير منتجاتها إلى ليبيا.

رضا الشكندالي
تركيا استغلت التوتر بين البلدين وقدمت نفسها كبديل تجاري

ودعت "تونس تنتج" السلطات التونسية إلى فتح تحقيق في سبب وجود علامات تونسية في السوق الليبية تقوم بتصديرها إلى تركيا، واتخاذ كل الإجراءات لحماية المنتج التونسي في الحالات التي يتبين فيها أن العملية تمت دون علم المؤسسات التونسية. كما دعت إلى التوصل إلى اتفاق مع السلطات الليبية ووضع حد لتواصل إغلاق الحدود بين البلدين الأمر الذي يكلف الاقتصاد التونسي خسائر فادحة

على مستوى الأسواق الليبية، قفزت تركيا لاستغلال هذا الظرف". وتابع الشكندالي "هذه الأزمة خلقت نوعا من التوتر، وولوج التونسية نحو الأسواق الليبية أصبح يجد صعوبة"، وأضاف "هذا التزام تركي - التونسي في السوق الليبية سيساهم في تدهور مستوى المبادلات التجارية بين تونس وليبيا، التي تمثل الشريك الثاني بعد دول الاتحاد الأوروبي بالنسبة إلى تونس".

واستطرد استاذ الاقتصاد "خسارة السوق الليبية لها تداعيات على ملف إعادة الإعمار في ليبيا والتشغيل ونسب النمو، والمشكلة السياسية إذا تواصلت ستعقد هذه الأزمة". وسبق أن أكدت المنظمة الوطنية لدعم المنتج التونسي "تونس تنتج" أن "شركات تركية عمدت بالاتفاق مع موزعين ليبيين، إلى استغلال تواصل غلق الحدود التونسية - الليبية لتصدير جملة من المواد الغذائية المصنعة في تركيا والحاملة لأسماء علامات تونسية إلى السوق الليبية". وبحسب المنظمة فإن عددا من العلامات المعروفة يتم استغلالها دون علم الشركات التونسية صاحبة العلامة الأصلية وذلك لاحتيا على المواطن

تركي "يعد تهديدا صريحا للصناعة التركية. وأوضح العيادي أن "الإجراءات التجارية التونسية - الليبية تركت فراغا قامت الشركات التركية باستغلاله عقب إغلاق الحدود بين البلدين"، مؤكدا "وجود مخاوف من تمرير بعض الصناعات إلى السوق التونسية بطريقة غير قانونية ما سيؤثر على الإنتاج المحلي ونوعية المواد، الأمر الذي سيحدث فجوة بين المستهلك والمنتج فضلا عن الخسائر الاقتصادية التي ستعقبها".

وأفاد استاذ الاقتصاد التونسي رضا الشكندالي أن "هناك أزمة مفتعلة بين تونس وليبيا، والتوتر الأمني والسياسي القائم منذ فترة جعل الحكومة الانتقالية الليبية تبحث عن بديل تجاري للسلع التونسية (البديل التركي)". وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "غلق الحدود جعل ليبيا تستنجد بالمصحات التركية، عوض الخدمات الطبية التونسية، فضلا عن أزمة التجارة الحرة بين تونس وليبيا، وما دام هناك طلب

حدث فراغ تجاري هام جعل الشركات التركية تستغله وتقوم بتقليد عدد من السلع التونسية وتروجها في السوق الليبية تحت مسمى "صناعي تركي"، ما خلق حالة من الخوف والقلق في تونس. وقال نبيل العيادي عضو الغرفة التجارية بالجملة في تونس، إن "دخول أسماء سلع تمويينية تونسية إلى السوق الليبية تحت مسمى "صناعي



ركود اقتصادي يندد بتفاقم الأزمات